منظمة العفو الدولية

بيان شفوي

التاريخ: 21 مارس/ آذار 2017

رقم الوثيقة: MDE 19/5918/2017

البند 10 – حوار تفاعلي حول تقرير المفوض السامي عن ليبيا

بيان شفوي لمنظمة العفو الدولية إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

(27 فبراير / شباط –24 مارس/ آذار 2017)

ترحب منظمة العفو الدولية بتقرير المفوض السامي وتعرب عن قلقها إزاء استمرار حالة انعدام القانون في ليبيا. ومن المؤسف أنه على الرغم من توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر/ كانون الأول 2015، فإن الجماعات المسلحة والميليشيات تواصل ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة في جو من الإفلات من العقاب.

ويوثق تقرير المفوضية السامية مجموعة واسعة من الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في ليبيا. وتشمل هذه العمليات القتل غير المشروع، والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة السيئة، والاختطاف، والتهجير القسري، والاعتداءات العشوائية. كما يواجه السكان المدنيون مصاعب بسبب الاقتصاد المتردي الذي زاد من الإجرام والاضطرابات الاجتماعية والاشتباكات العنيفة في بعض أنحاء البلاد. ولا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء يعانون كذلك بسبب الظروف غير الإنسانية في مرافق الاحتجاز والمخيمات المؤقتة.

ويجب على الدول التي تدعم "حكومة الوفاق الوطني" أن تبذل جهوداً أكبر، كما يتعين ذلك أيضاً على البرلمان المنافس للحكومة، لمعالجة هذا المستوى المخيف من الانتهاكات. ويجب أن يكون واضحاً للمجموعات التي تعمل تحت سلطة جميع الأطراف في الاتفاق السياسي الليبي، أنها إذا خالفت التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان، فسوف تحاسب.

كما تدعو منظمة العفو الدولية مجلس حقوق الإنسان إلى النظر في إيجاد خبير مستقل في الشؤون الليبية لرصد حالة حقوق الإنسان، والإبلاغ عنها، وما تم تحقيقه من تقدم نحو المساءلة. وإن الإبقاء على قضية حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا في إطار هذه الولاية، أمر بالغ الأهمية.